



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقرير الموجز لحلقة النقاش السنوية لنصف يوم بشأن حقوق الشعوب الأصلية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يوجز هذا التقرير مداولات حلقة النقاش السنوية لنصف يوم بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي عُقدت خلال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. وعملاً بقرار المجلس ١٤/٣٦، ركزت حلقة النقاش على سُبُل مشاركة الشعوب الأصلية وإشراكها في وضع الاستراتيجيات والمشاريع وتنفيذها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف ذات الصلة.

ويتضمن التقرير ملخصات البيانات الافتتاحية وعروض أعضاء فريق النقاش والنقاط البارزة المثارة في المناقشة التفاعلية التي أعقبتها.



أولاً - مقدمة

١ - عقد مجلس حقوق الإنسان، وفقاً لقراره ١٨/٨، حلقة نقاشه السنوية لنصف يوم بشأن حقوق الشعوب الأصلية في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وعملاً بقرار المجلس ١٤/٣٦، ركزت حلقة النقاش على سُبُل مشاركة الشعوب الأصلية وإشراكها في وضع الاستراتيجيات والمشاريع وتنفيذها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف ذات الصلة. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بالقرار ١٤/٣٦.

٢ - وهدفت حلقة النقاش إلى دراسة الصلات بين إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وإلى تحديد الممارسات الجيدة والتحديات في مجال مشاركة الشعوب الأصلية وإشراكها في الاستراتيجيات والمشاريع الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛ واقتراح تدابير لضمان مشاركتها وإشراكها في وضع الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي تنفيذها ورصدها.

٣ - وأدارت حلقة النقاش إريكا يامادا، رئيسة - مقررّة آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وضم فريق النقاش جوان كارلينغ، المنظمة المشاركة للمجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية، وكاباج كوندي، الرئيس المشارك للتجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية ومنسق شؤون الشباب في المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية، وماريا لويسا سيلفا، مديرة مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف.

٤ - وكانت حلقة النقاش متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وُبثت عبر الإنترنت وسُجّلت مداولاتها^(١).

ثانياً - افتتاح حلقة النقاش

٥ - افتتح حلقة النقاش نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان.

٦ - وقالت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إن الحق في التنمية وعدّ ببذل جهد عالمي لتخليص الناس من الفقر والاضطهاد والعجز؛ ووعدّ عالمي بمكافحة عدم المساواة بينهم؛ والتزام عالمي بكفالة الرخاء والاستدامة في كوكبنا كمكان للتعايش. وأهداف التنمية المستدامة اعتراف بأن التنمية التي لا يكون الناس هم المستفيدون الرئيسيون منها ليست تنمية. وأبرزت كيف عاشت الشعوب الأصلية نضالات مختلفة للدفاع عن حقوقها في مواجهة شركات الإنشاءات الجشعة وجهود المحافظة المعادية للإنسان التي تأتي على كرامتها وحقوقها وأنماط حياتها التقليدية وممارساتها وسبل معيشتها وتزيل التراث البشري المشترك. وعلاوة على ذلك، فالشعوب الأصلية هي في كثير من الحالات آخر من يُستمع إليه وآخر من يُشرك وآخر من يُستشار أو يعوّض. وحتى في سياق جهود التنمية، فقد تُحظر أنشطتها التقليدية؛ وقد تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان أو الإفلات من العقاب أو الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء أو العنف أو الاغتيال.

(١) انظر - <http://webtv.un.org/meetings-events/human-rights-treaty-bodies/chairpersons%E2%80%99-meeting/watch/panel-discussion-on-inclusion-of-indigenous-people-in-2030-agenda-20th-meeting-39th-regular-session-human-rights-council-5836881631001/?term=&sort=popular&page=46>

٧- وشددت نائبة المفوضة السامية على أن الشعوب الأصلية هي المثال الحي لأشد شعوب العالم حرماناً وتميماً وتخلفاً عن الركب. ولن تتحقق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ما لم يراع المجتمع الدولي على نحو كامل حقوق الشعوب الأصلية من خلال الأبعاد الثلاثة التالية: زيادة الوعي بوضعها وإسماع صوتها وحمايتها.

٨- أولاً، ثمة عدد قليل جداً من البيانات المتعلقة بحالة الشعوب الأصلية التي تبعث على الثقة بأن التقدم المسجل يرفع أيضاً مستواها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وثمة حاجة إلى زيادة الجهود التي تبذلها الدول لتحديد هذه التحديات وتخصيص الموارد اللازمة لجمع البيانات. وينبغي أن تقوم نُهج جمع البيانات وتحليلها على أسس المشاركة وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية.

٩- وثانياً، ينبغي تعزيز أصوات الشعوب الأصلية على نحو يتجاوز العمل الرمزي ويكفل مشاركتها الكاملة والشفافة والمجدية، مع احترام آرائها في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع الدول أن تكفل مشاركة الشعوب الأصلية في تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وفي تنفيذها، وكذلك في عمليات صنع القرار بشأنها واستعراضها.

١٠- وثالثاً، لا بد من حماية المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ومن إدانة الإجراءات التي تستهدفهم. ويجب على الدول أن تضمن سلامتهم. وينبغي أن يستطيع المدافعون عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية العمل بحرية وبلا خوف من التخويف أو التعرض للانتقام أو المضايقة أو العنف. ومن المسؤوليات المشتركة للأمم المتحدة والدول الأعضاء أيضاً العمل من أجل إيجاد سبل لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

١١- وشددت نائبة المفوضة السامية كذلك على أن ثمة الكثير مما يمكن تعلمه من الشعوب الأصلية بشأن الاستدامة على جهات مختلفة. غير أنه يجري منذ عقود إضعاف وتبخيس مساهمة مجتمعات الشعوب الأصلية في سياق التنمية. ولا يمكن الاستغناء عن معارف الشعوب الأصلية وينبغي عدم طمسها. وليس الدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية ضرورياً فقط كي لا يتخلف أحد عن الركب، بل كذلك أساسياً لاستغلال إمكانات جميع الشعوب وقدراتها ومساهماتها على أكمل وجه من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وفي الختام، لفتت الانتباه إلى التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل والمفوضية السامية لحقوق الإنسان كوسيلة للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية.

١٢- وشكرت السيدة يامادا نائبة المفوضة السامية على عباراتها المشجعة في سياق التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية فيما يتعلق بمشاركتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقدمت المشاركين في حلقة النقاش ودكرت بأهدافها.

ثالثاً- موجز المداوولات

ألف- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

١٣- ركزت السيدة كارلينغ، المنظمة المشاركة للمجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية، في عرضها على توضيح كيف كانت التنمية المستدامة دائماً في صميم نضالات الشعوب الأصلية وتطلعاتها لتعزيز رفاهها. ودعت الشعوب الأصلية باستمرار إلى الاعتراف بحقوقها الجماعية

وإعمالها، على النحو المؤكد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، باعتبار ذلك عنصراً حاسماً من عناصر أي مبادرة إنمائية بشأها.

١٤ - أما بخصوص مسألة مشاركة الشعوب الأصلية وإشراكها في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، فإن إجراءاتها وجوهرها عنصران مترابطان يريان إلى ضمان ألا تتخلف الشعوب الأصلية عن الركب أو تُدفع إلى التخلف عنه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبصفة عامة، يحول ضعف وعي الشعوب الأصلية في المناطق الريفية والحضرية في العديد من البلدان أو انعدامه باستراتيجيات الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة دون مشاركتها بفعالية في تلك العمليات.

١٥ - وأبرزت استمرار تنفيذ مشاريع الحد من الفقر والطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من دون الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية. ولا تزال هذه الأوضاع تمس بحقوق الشعوب الأصلية وتنتهكها وتتجاهلها، مما يؤدي إلى النزاعات وإلى تجريم الشعوب الأصلية. وشددت أيضاً على أهمية متابعة التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، ولا سيما لجنة القضاء على التمييز العنصري، وإدماجها في الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٦ - ولا تزال ثمة حاجة إلى تمكين الشعوب الأصلية من المشاركة على نحو مجدٍ في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإلى إشراكها فيها بشكل كامل. وأوصت بالتالي بما يلي: أنشطة التواصل والتوعية الفعالة وإتاحة معلومات يسهل فهمها؛ وحرية التعبير والتجمع السلمي؛ وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون من أجل مشاركة المواطنين؛ ودعم بناء القدرات؛ وتوفير الأموال والموارد من أجل مشاركة الشعوب الأصلية وإشراكها.

١٧ - وأخيراً، أشارت إلى المشاركة المحدودة للشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في المقام الأول بسبب نقص الوعي والتمويل. وتشارك الشعوب الأصلية على نحو متزايد في مختلف الهيئات الدولية، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. غير أنه من الضروري مواصلة العمل من أجل سد الثغرات وإشراك الشعوب الأصلية ومراعاة وجهات نظرها وتطلعاتها على نحو كامل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٨ - وقال السيد كوندي، الرئيس المشارك للتجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية ومنسق شؤون الشباب في المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية، إن التجمع نشأ على هامش المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وتوسع في إطار آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية ويشكل الآن جزءاً من المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية. وهدفه تعزيز مشاركة شباب الشعوب الأصلية من المناطق الاجتماعية - الثقافية السبع. وعلى الصعيد الإقليمي، عمل التجمع والمجموعة الرئيسية، بمشاركة شبكة شباب الشعوب الأصلية لأمريكا اللاتينية، من أجل إعداد تقرير بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من منظور الشعوب الأصلية^(٢). وقُدّم التقرير في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨. ويحلل مسألة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إكوادور وأوروغواي وباراغواي وكولومبيا والمكسيك. وقد كتبه شباب الشعوب الأصلية بتوجيه من شيوخها.

Fondo para el Desarrollo de los Pueblos Indígenas de América Latina y el Caribe, *II Informe: Situación de la Implementación de los ODS en América Latina y el Caribe desde la visión de los pueblos indígenas* (La Paz, 2018). Available at www.filac-info.org/informeods.pdf (٢)

١٩- ويعالج التقرير مسألة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان الخمسة المذكورة أعلاه من خلال منظور قائم على حقوق الإنسان ونهج متعدد الثقافات. ويحلل الأهداف من منظور إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتحلل توصياته واستنتاجاته بموضوعية مظاهر عدم المساواة التي لا تزال تواجهها الشعوب الأصلية. وشكلت كتابة التقرير تحدياً بسبب نقص البيانات المصنفة. غير أن مشاركة زعماء الشعوب الأصلية ومنظماتها أثرت التقرير بمعلومات وتوصيات مباشرة.

٢٠- وعلاوة على ذلك، اتخذت دول أمريكا اللاتينية تدابير مهمة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأنشأت البلدان الخمسة المشمولة بالتقرير لجاناً مشتركة بين المؤسسات لتنسيق عملية تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني، ووضعت برامج عمل داخل الهيكل الحكومي. ولم تفلح بعد جهود تلك اللجان لإشراك الشعوب الأصلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعزى هذا الوضع إلى تعذر الحصول على المعلومات بشأن هذه الأهداف. وثمة حاجة ملحة إلى وضع إطار شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يشمل ترجمتها إلى لغات الشعوب الأصلية ونظرة هذه الشعوب للكون.

٢١- وفي الختام، شدد السيد كوندي على أهمية الهدف ٦ المتعلق بالمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والهدف ١١ المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية المستدامة. وقد جرى تمحيصهما في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨. أما بخصوص الهدف ٦، فمن المهم للغاية التشديد على أن الشعوب الأصلية تفتقر في بعض المناطق الريفية إلى خدمات المياه الصالحة للشرب. غير أنها تحصل على المياه من أنهار وبحيرات ونباييع وجداول تربطها بها علاقة روحية. وتعرض هذه المصادر للخطر بسبب تغير المناخ واستخراج الموارد الطبيعية. وبخصوص الهدف ١١، تمس الهجرة إلى المدن الشعوب الأصلية، ولا سيما الشباب منها. ورأى السيد كوندي أنه ينبغي التفكير في نهج متعدد الثقافات لتحقيق هذا الهدف.

٢٢- وقالت السيدة سيلفا، مديرة مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف، إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة قائمة على حقوق الإنسان وإن أهداف التنمية المستدامة لها صلات جوهرية بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتعزز طابع خطة عام ٢٠٣٠ القائم على الحقوق بتعهداتها القوي بالألا يتخلف أحد عن الركب والتزامها بالوصول أولاً إلى من هم أكثر تخلفاً عن الركب.

٢٣- وليست هذه مجرد كلمات جوفاء. ذلك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بجِدٍ من أجل فهم أفضل لأسباب التخلف عن الركب بغية إيجاد حلول فعالة. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خمسة عوامل رئيسية تؤدي إلى التخلف عن الركب، هي: (أ) التمييز على أساس الهوية المنسوبة أو المفترضة، بما في ذلك الانتماء إلى الشعوب الأصلية؛ (ب) الجغرافيا؛ (ج) الحوكمة؛ (د) الوضع الاجتماعي - الاقتصادي؛ (هـ) التعرض و/أو قابلية التعرض لصدمات مثل تغير المناخ والتشرد والمخاطر الطبيعية^(٣). وشددت على ضرورة مشاركة الشعوب الأصلية وإشراكها في وضع الاستراتيجيات والمشاريع وتنفيذها في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

(٣) "What does it mean to leave no one behind? A UNDP discussion paper and framework for implementation"، تموز/يوليه ٢٠١٨. وثيقة متاحة في: www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/what-does-it-mean-to-leave-no-one-behind-.html

٢٤- وتشكل قضايا السكان الأصليين محور تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يُقدر إلى حد كبير مساهمات الشعوب الأصلية في تنوع البشرية الثقافي وتراثها وفي إيجاد حلول لمشكلة تغير المناخ. وعلى غرار ذلك، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة قطرية لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشعوب الأصلية، وذلك على سبيل المثال من خلال دعم البلدان في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ ودعم إنشاء آليات وطنية للتشاور مع الشعوب الأصلية؛ وتعزيز البروتوكولات الوطنية للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يتعلق بالاستثمارات الغابوية.

باء- المناقشة التفاعلية

٢٥- أخذ ممثلو عدة دول أعضاء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية الكلمة لتقديم تعليقات أو طرح أسئلة. وكان ثمة اتفاق عام على أهمية تعزيز المشاركة النشطة للشعوب الأصلية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وجرى التشديد على ضرورة اعتماد نهج يراعي الأبعاد الثقافية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واتفقت الجهات المعنية أيضاً على أنه ينبغي أن تشارك الشعوب الأصلية في خطة عام ٢٠٣٠ وأن تستفيد منها. ومن التحديات المطروحة ما يلي: كفالة مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بجميع مستوياتها ومراحلها؛ وتعزيز مشاركة نساء الشعوب الأصلية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ واغتنام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كفرصة لحماية حقوق الشعوب الأصلية وإعمالها؛ ومعالجة مسائل التمييز والفقر المدقع وعدم المساواة التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشعوب الأصلية؛ وإعمال معيار الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتعزيزه واحترامه، بوسائل منها البروتوكولات المحلية والوطنية؛ والتشجيع على توثيق التعاون بين منظمات الشعوب الأصلية والحكومات.

٢٦- وعلى نفس المنوال، شدد بعض الوفود على أنه، وإن كانت التطورات الدولية مهمة، ينبغي إعطاء الأولوية للحوار والعمل على الصعيد الوطني. وثمة حاجة إلى المزيد من الإرادة السياسية لكفالة الاعتراف بالشعوب الأصلية وإعمال حقوقها. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التشديد على أهمية التصدي للتمييز المركب، مع الإشارة إلى الآثار التي قد تُضعف جوانب الضعف المتقاطعة مثل نوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية والانتماء إلى الشعوب الأصلية. وأشار بعض الوفود أيضاً إلى الصلات والتفاعل بين إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وغيره من صكوك حقوق الإنسان وآلياتها وأهداف التنمية المستدامة.

٢٧- وشددت عدة وفود وجهات معنية على أهمية التنوع اللغوي. ورحبت بإعلان الجمعية العامة عام ٢٠١٩ سنة دولية للغات الشعوب الأصلية. وهذه خطوة نحو زيادة الوعي بالدور الحاسم للغات في الحياة اليومية للشعوب الأصلية. وثمة مبادرات جارية لمواجهة التحديات فيما يتعلق بإعاش لغات الشعوب الأصلية وتعزيزها في مختلف البلدان؛ غير أنه لا يزال ثمة نقص في التعليم الثنائي اللغة ونشر معارف الشعوب الأصلية.

٢٨- وأبرز ممثلو الشعوب الأصلية والوفود ومؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المبادرات الجارية لمعالجة حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في بلدانها. غير أن هذه الجهات أشارت إلى ضرورة كفالة حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها أيضاً على الصعيد المحلي. وقدمت

كذلك التوصيات التالية: وضع خطط عمل وطنية بشأن حقوق الشعوب الأصلية وإدراجها في استراتيجيات إنمائية وطنية أوسع نطاقاً في سياق أهداف التنمية المستدامة؛ وإنشاء آليات لإشراك الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار؛ وتخصيص المزيد من الموارد لجمع البيانات وجمع بيانات مصنفة بشأن الشعوب الأصلية؛ وإدراج نهج قائم على حقوق الشعوب الأصلية في السياسات العامة؛ وتحسين مستوى التمثيل السياسي للشعوب الأصلية؛ وإنشاء مؤسسات محددة لمعالجة وضع الشعوب الأصلية وشواغلها؛ وتعزيز برامج ترسيم حدود الأراضي وإصدار سندات ملكيتها؛ وتعزيز الأنشطة المدرة للدخل، مثل السياحة الإيكولوجية المجتمعية؛ وتوفير التدريب لموظفي الخدمة المدنية والجهات المعنية الأخرى في مجال حقوق الشعوب الأصلية؛ وتدريب مدرسين ثنائيي اللغة من الشعوب الأصلية.

رابعاً- التعليقات الختامية لأعضاء فريق النقاش ومديرة حلقة النقاش

٢٩- قالت السيدة يامادا إن ثمة بعض التقدم على الصعيد الدولي في فهم مطالب الشعوب الأصلية في سياق خطة عام ٢٠٣٠، وإن المسائل التي أثارها الدول تدل على اهتمامها بقضايا الشعوب الأصلية واستعدادها لمعالجتها.

٣٠- وشددت السيدة كارلينغ على أن الأوضاع الحقيقية على أرض الواقع لم تتحسن بالقدر الكافي في السنوات الأخيرة. ويتطلب سد الثغرات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إرادة سياسية قوية. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة للعمل من أجل إصلاح السياسات واعتماد تدابير خاصة، مثل التشاور والمشاركة في عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني، ومعالجة الأسباب الجذرية لما تتعرض له الشعوب الأصلية من أشكال التمييز وعدم المساواة والظلم الاجتماعي التي تمنعها من المساهمة في التنمية المستدامة. ومن المهم أيضاً كفالة التعاون والعمل على نحو متسق مع الدول من أجل تعزيز أعمال حقوق الشعوب الأصلية. وينبغي للدول أن تدعم مبادرات الشعوب الأصلية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتلزم المشاركة السياسية على الصعيد المحلي لضمان مراعاة تطلعات الشعوب الأصلية ومساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة. واختتمت بتأكيد أن الشعوب الأصلية ليست صاحبة حقوق فحسب، بل كذلك جهات فاعلة في مجال التنمية، وينبغي الاعتراف بها على هذا الأساس.

٣١- وقال السيد كوندي إن تدريب الشعوب الأصلية وبناء قدراتها ليسا بديلاً للتشاور معها. وينبغي إيجاد آليات محددة تتيح للشعوب الأصلية الدعوة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تشارك الشعوب الأصلية على جميع الصعد وفي جميع العمليات التي تهمها، مثل إعداد التقارير أو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو عمليات التشاور. ودُكر بأهمية تعزيز إشراك سلطات الشعوب الأصلية التقليدية وشبابها ونسائها وكفالة التنوع الجنساني في جميع العمليات والمحافل التي تناقش فيها قضايا الشعوب الأصلية. وشدد على ضرورة تحسين عملية جمع البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشدد أيضاً على ضرورة ترجمة الأهداف ومضامينها إلى لغات الشعوب الأصلية وعلى ضرورة ترجمتها، وهذا هو الأهم، إلى مشاريع ملموسة ملائمة ثقافياً ومتوائمة مع تنوع نظرة الشعوب الأصلية للكون.

٣٢- وأشارت السيدة سيلفا إلى أن تقليص الفجوات والتحديات فيما يتعلق بمشاركة الشعوب الأصلية يتطلب الوقت والموارد ومؤسسات أقوى. وأكدت من جديد أهمية ضرورة جمع البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية. وبخصوص دور مجلس حقوق الإنسان، أشارت إلى أن الدول الأعضاء يمكنها أن تستند إلى توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل لإعمال حقوق الشعوب الأصلية، على غرار ما فعله بعضها بالفعل. واقترحت أيضاً وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وضمان مشاركة الشعوب الأصلية ومراعاة قضاياها على نحو كامل في تلك الخطط.